

الرابعة: الكسيرة أو العجفاء (المهزولة) التي لا تتقى أي ليس فيها مخ في عظامها.

هذه العيوب المانعة من الأجزاء، فمتى وجد واحد منها في بهيمة لم تجز التضحية بها فقد أحد الشروط وهو السلام من العيوب المانعة من الأجزاء.

قال النووي: «وأجمعوا على أن العيوب الأربع المذكورة في حديث البراء لا تجز التضحية بها وكذا ما كان في معناها وأقيمت منها كالعمى وقطع الرجل وشبهه» [شرح مسلم (١٢٨١٣)].

وقال الخطابي: «في الحديث دليل على أن العيب الخفيف في الصحايا مغفو عنه، لا ترده يقول **«البين عورها والبين مرضها والبين ضلعاها»** فالقليل منه غير بين فكان مغفواً عنه» [معالم السنن (٤٦٠)]. فالعيوب الأخرى لا تمنع الإجزاء، ولا شك أن الأضحية الكاملة الخالية من العيوب هي الأفضل والأحسن لأنها قربة إلى الله تعالى. وقد كان المسلمين في عهد رسول الله يغافلون في الهدي والأضاحي، يختارونه سميناً حسناً يعلون بذلك عن تعظيمهم شعائر الله، في صحيح البخاري قول أبي إمامية: **«كَنَّا نُسَمِّنَ الْأَضْحِيَّةَ بِالْمَدِينَةِ وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يَسْمَنُونَ»**

[فتح (٩١٠)]. وليرحص المسلم على تأمل الأضحية حال الشراء وتحقيق خلوها من العيوب المانعة من الإجزاء، وكلما كانت أعلى وأكمل فهي أحب إلى الله تعالى وأعظم لأجر صاحبها وأدل على تقواه. قال شيخ الإسلام: **«والأجر في الأضحية على قدر القيمة مطلقاً»** [الاختيارات (١٣٠)].

ومن أراد أن يضحي فلا يجوز له أن يمس من شعره وأظفاره ولا بشره شيئاً: روى مسلم والأربعة عن أم سلمة **قالت:** قالت: رسول الله: **«إِذَا رَأَيْتَ هَلَالَ ذِي الْحِجَةِ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَضْحِي فَلِمَسَكَ عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ»** وفي رواية أخرى **«فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ شَيْئاً حَتَّى يُضْحِي»** وفي رواية **«فَلَا يَمْسُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا بَشَرَهُ شَيْئاً»** فإذا خالف الأمر وارتكب النهي، وقع في الإنثم، ولا علاقة بين فعله وبين قبول الأضحية. ومن احتاج إلى أخذ الشعر أو الأظفار أو الجلد فأخذها فلا حرج عليه، ومن ضحى عن غيره بوكالٍ أو وصيٍّ فلا يشمله النهي المذكور.

٥. قوله : **«مَنْ كَانَ ذَبْحَ قَبْلَ أَنْ يَصْلِي فَلِيذْبَحْ مَكَانَهَا وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبْحَ حَتَّى صَلَيْنَا فَلِيذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ»** [متفق عليه].

فوقتها من بعد صلاة العيد إلى أيام التشريق. جنس ما يُضحي به: قال تعالى: **﴿ وَلَكُلُّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكَةً لِيَذْكُرُوا أَسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقْنَاهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَمِ ﴾** وبهيمة الأنعام هي الإبل والبقر والغنم من ضأن أو معز فلا يجزئ غيرها.

شروط الأضحية وموانعها :

أما شروطها :

١) أن تكون ملكاً للمضحي غير مخصوصة أو مسروقة أو مرهونة أوأمانة أو غيرها.

٢) أن تكون من بهيمة الأنعام بدليل الآية وفعله وأمره **ﷺ**.

٣) أن تكون باللغة السن المعتبر شرعاً بأن يكون ثنياً لحديث **«لَا تَذْبِحُوا إِلَّا مُسْنَةً، إِلَّا أَنْ تَعْسِرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبِحُوا جَذْعَةً مِنَ الْضَّأنِ»** [مسلم]. والثني من الإبل ما تم له خمس سنين، ومن البقر ما تم له سنتان، ومن الغنم ما تم له سنة، والجذع نصف سنة.

أما موانعها :

فهي العيوب المانعة من الإجزاء وهي المذكورة في حديث البراء بن عازب قال: قام فينا رسول الله **ﷺ** فقال: **«أَرِبْ لَا تَجُزُّ فِي الْأَضْحِيِّ وَفِي رَوْيَةِ لَا تَجُزُّ : الْعُورَاءُ الْبَيْنُ عُورَهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيْنُ مَرِضَهَا، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيْنُ عَرْجَهَا، وَالْكَسِيرُ الَّتِي لَا تَقْنِي»** [الunge: الضعيفة]. [روايه الخامسة]. والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم.

الأولى: العوراء البين عورها وهي التي انخفضت عنها أوربت، وتلحق بها العماء التي لا تبصر.

الثانية: المريضة البين مرضها كالحمى والجرب الظاهر والمشومة، وكذلك ما أصابها سبب الموت كالمنخنقة والموقدة والمتربدة والنطيحة وما أكل السبع.

الثالثة: العرجاء البين ضلعاها وهي التي لا تستطيع معانقة السليمة في المشي، وكذلك مقطوعة الرجلين.

٥. قوله : **«مَنْ كَانَ ذَبْحَ قَبْلَ أَنْ يَصْلِي فَلِيذْبَحْ مَكَانَهَا وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبْحَ حَتَّى صَلَيْنَا فَلِيذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ»** [متفق عليه]. قال شيخ الإسلام **الألباني**: «والأظهر وجوبها فإنها من أعظم شعائر الإسلام، وهي النسك العام في جميع الأمصار والنسك مقرنون بالصلوة وهي ملة إبراهيم الذي أمرنا باتباع ملته، وقد جاءت الأحاديث بالأمر بها، ونفاه الوجوب ليس معهم نص» [الفتاوى (١٦٢/٢٣)].

قال الشیخ العثیمین **الله**: «صرح كثیر من أرباب هذا القول- أنها سنة مؤکد- بأن من تركها يکرہ للقادرون ذکر في جواهر الإکلیل شرح مختصر خلیل أنها إذا تركها أهل بلد قوتلوا عليها لأنها من شعائر الإسلام» [كتاب أحكام الأضحية]

هل تجزي القيمة في الأضحية؟

لا تجزي القيمة في الأضحية لأنه لم يُنقل عن رسول الله ذلك ولم ينقل عن أحدٍ من الصحابة ولا الأئمة أن أحداً منهم أخرج

القيمة ولومرة، ولأن الله قال **﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْهَرْ﴾** ولأن إراقة الدم والمذبح هو المراد من الأضحية وإخراج القيمة تعطيل لهذه الشعيرة.

قال ابن القيم **الله**: «لتوصدق عن دم المتعة والقرآن بأضعاف أضعاف القيمة لم يقم مقامه، وكذلك الأضحية، والله أعلم» [تحفة المودود بآحكام الملوود ص٢٦٣]، وهكذا قال ابن تيمية (٣٠٤/٢٦).

بل أن الناس أصحابهم ذات سنة مجاعة في عهد النبي **ﷺ** في زمان الأضحية ولم يأمرهم بصرف ثمنها إلى المحتاجين بل أقرّهم على ذبحها وأمرهم بتفریق لحمة كما في الصحيحين من حديث سلمة بن الأكوع. ولو عدل الناس عن ذبح الأضحية إلى الصدقة لتعلّلت شعيرة عظيمة ذكرها الله في القرآن وفعلها رسول الله وسمّاها سنة المسلمين .

وقتها :

أول وقت الأضحية بعد صلاة عيد الأضحى، وأخر وقتها غروب شمس آخر أيام التشريق. قال رسول الله **ﷺ**: **«مَنْ ذَبَحَ**

بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصحاب سنة المسلمين» [البخاري]. وقال **ﷺ**: **«كُلُّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ»** [أحمد وابن حبان والبيهقي]. وقال

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خاتم النبيين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وبعد:

الأضحية: اسم لما يذبح من الأنعام بسبب عيد الأضحى تقدراً إلى الله تعالى، وهي مشروعة بالكتاب والسنّة وإجماع الأمة. قال الله تعالى

﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْهَرْ﴾ وقال ابن عمر: **«أقام النبي ﷺ بالمدينة عشر سنين يُضحي»** [أحمد والترمذى . فتح ٦٥/١٣].

وعن أنس قال: **«ضَحَى النَّبِيُّ بِكَشِينِ أَمْلَحِينَ أَقْرَنِينَ ذِبْحَهَا بِيَدِهِ، وَسَمَّيَ وَكَبَرَ، وَوَضَعَ رَجْلَهُ عَلَى صَفَاحِهِمَا»** [متفق عليه . خ. ٥٣٣ م/١٩٦٦]. قال ابن قدامة في المغني (٣٦٠/١٣): «أجمع المسلمين على مشروعية الأضحية». وقال ابن حجر في الفتح (٣/١٠): «ولا خلاف في كونها من شرائع الدين»

حكم الأضحية :

اختلف العلماء في الأضحية على قولين : واجبة وسنة مؤكدة والراجح هو أن الأضحية واجبة على المستطيع وهو قول الأوزاعي والليث ومذهب أبي حنيفة وروایة عن أحمد وابن تيمية وقال: «هو أحد القولين في مذهب مالك أو ظاهر مذهب مالك» وقال ابن تيمية: «ووجوبها مشروط بأن يقدر عليها فاضلاً عن حوائجه» [فتاویٰ (١٦٢/٢٣)], وأدلة الوجوب هي :

١. قال ابن عمر: **«أقام النبي بِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سَنِينَ يُضْحِي»** أَحْمَدُ وَالْتَّرْمِذِيُّ - مَا تَرَكَهَا وَلَوْمَرَةً وَاحِدَةً .

٢. قوله **ﷺ**: **«يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ عَلَى أَهْلِ كُلِّ بَيْتٍ أَضْحِيَّةٌ فِي كُلِّ عَامٍ»** قال ابن حجر في الفتح - [أخرجه أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ بِسَنْدٍ قَوِيٍّ وَحَسْنَهُ التَّرْمِذِيُّ - قُلْتُ وَهُوَ فِي صَحِيفَةِ أَبِي دَاؤِدٍ (٤٤٧)] .

٣. قوله **ﷺ**: **«مَنْ جَدَ سَعَةً فَلِمْ يُضْحِي فَلَا يَقْرِبَنَّ مَصَلَانَا»** [روايه أَحْمَدُ وَابْنِ ماجِهِ وَصَحَّحَ الْحَاكِمُ، قَالَ ابن حَجْرُ فِي الْفَتْحِ رَجَالَهُ ثَقَاتٍ . وَحَسْنَهُ الْأَلْبَانِيُّ - فِي صَحِيفَةِ أَبِي ماجِهِ] .

٤. قال الله تعالى **﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْهَرْ﴾** أمر بالذرء بعد الصلاة، والأمر للوجوب .

صفة الذم:

من كان يحسن الذبح فليذبح بنفسه، ولا يوكل في ذبحها الحديث أنس رض : «**ضَحَى النَّبِيُّ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحِينَ**»، فرأيته واصعاً قدماه على صفاهما يسمى ويكتب فذبحهما بيده» [متفق عليه خ ٥٢٣٣ م / ١٩٦٦]، ولأن الذبح قربة وكون الإنسان يتولى القربة بنفسه أفضل من الاستنابة. قال البخاري رض: «أمر أبو موسى بناته أن يُضحِّيْنَ بِأَيْدِيهِنَّ» [فتح الباري (١٩١٠)] ، وفي صحيح مسلم : «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَحْرَ ثَلَاثَةَ وَسَتِينَ بَدْنَةَ بِيَدِهِ** واستتاب عليه في نحر ما بقي من بُدنَه» [كتاب الحج]. ولذلك تجوز الاستنابة في الذبح .

وعند الذم تراعي الأمور الآتية :

♦ الإحسان إلى الذبيحة بعمل كل ما يرجحها عند الذبح: عن شداد بن أوس رض أن النبي صل قال : «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَإِذَا قَاتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقَتْلَةَ وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذبحة وليحد أحدكم شرفته وليرجع ذبيحته» [مسلم] . ١٩٥٥.

عن ابن عمر رض قال : «أَمَرَ النَّبِيُّ بِذِبْحِ الشَّفَارِ وَأَنَّ تَوَارِيَ عَنِ الْبَهَائِمِ» [رواہ أحمد وابن ماجہ - صحيح الترغیب ص ٥٩٧ ج ١. وانظر شرح النووي لمسلم (١١٣/١٣)].

♦ تجب التسمية عند الذبح : قول (بسم الله) فقط : قال تعالى **فَكُلُّوا مِمَّا ذَكَرَ أَمْرُكُ اللَّهُ عَلَيْهِ** [الأعمام: ١١٨] ، وقال النبي صل : «**مَا أَنْهَرَ الدِّمْ وَذَكَرَ أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ**» [متفق عليه خ ٢٣٥٦ م / ١٩٦٨] .

قالت عائشة رض : «**وَأَخْذَ الْكَبِشَ فَأَضْجَعَهُ ثُمَّ قَالَ بِسْمَ اللَّهِ**» [مسلم] . ١٩٦٧ . وانظر أضواء البيان (١٣٨/٥)

لابد من إنهر الدم ويكون ذلك بقطع الحلقوم والمريء والودجين .

فائدة : كان من هديه رض أن الشاة تجزئ عن الرجل وعن أهل بيته ولو كثر عددهم . قال عطاء : سألت أبي أيوب الأنباري رض : «**كَيْفَ كَانَ الضَّحَايَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ**» فقال : إن الرجل يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته فيأكلون ويطعمون» [رواہ مالك والترمذی وابن ماجہ، وإسناده حسن] .

فائدة أخرى : حرم أن يبيع شيئاً من الأضحية لأنها مالٌ أخرجه

يدجها أمامه، وإذا أقتلت الأضحى إلى بلاد آخر يحصل من ذلك بعض المحذورات لأنه ليس المقصود من ذبح الأضحى مجرد اللحم لكن المقصود الأهم هو التقرب إلى الله تعالى بالذبح والله يقول: **فَصَلِّ لِرِبِّكَ وَأَخْرِرْ** فنصيحتي لل المسلمين أن يتولوا ذبح أضاحيهم بأنفسهم في بلادهم وأن يأكلوا منها ويطعموا منها ويظهروا شعائر الإسلام».

أحاديث ضعيفة تتعلق بالأضحية من سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني رحمه الله:

١. حديث: «ما عمل ابن آدم في هذا اليوم أفضل من دم يراق، إلا أن تكون رحمةً توصل» [الضعيفة ٥٢٥]

٢. حديث: «ما عمل آدمي من عمل يوم التحر أحب إلى الله من اهراق الدم، إنه ليأتي يوم القيمة بقرونها وأشعارها وأظافرها، وأن الدم ليقع من الله بمكان قبل أن يقع على الأرض فطيبوا بها نفساً» [٥٦٦]

٣. حديث: «الأضحى سنة أبيكم إبراهيم، قالوا : فما لنا فيها؟ قال : بكل شعرة حسنة قالوا : فالصوف؟ قال: بكل شعرة من الصوف حسنة» [موضوع-الضعيفة ٥٤٧]

٤. حديث: «يا فاطمة قومي إلى أضحיתك فإنه يغفر لك عند أول قطرة من دمها كل ذنب عملته، وقولي: **فَلْ إِنْ صَلَّى وَنُسُكَ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُدْنِهِ وَأَنْ أَتَصْدِقَ بِلَحْمِهَا وَجَلُودِهَا وَأَجْلِتِهَا وَأَنْ لَا يُعْطَى الْجَازِرُ مِنْهَا** قال : نحن نعطيه من عندهنا» [رواية لا يعطى في جزاتها شيئاً] [متفق عليه خ ١٦٣٧ م / ١٣١٧] لكن إن دفع إلى جازرها شيئاً لفقره أو على سبيل الهدية فلا يأس لأنه مستحق للأخذ ويعطيه أجرته كاملة مع الهدية [راجع فتح الباري ٥٥٦/٢]

٥. حديث: «من ضحى طيبة بها نفسه، محتسباً لأضحيته كانت له حجاباً من النار» [موضوع-الضعيفة ٥٤٩]

٦. حديث: «ننسخ الأضحى كل ذبح، وصوم رمضان كل صوم» [ضعف-الضعيفة ٩٠٤]

٧. حديث: «أفضل الضحايا أغلاها وأسمتها» [ضعف-الضعيفة ١٦٧٨]

هذا ما تيسر جمعه من الأحكام التي تتعلق بالأضحية، نسأل الله تعالى أن ينفعنا بما علمنا ويرزقنا العمل به، وأخردعوانا أن الحمد لله رب العالمين

له فلا يجوز الرجوع فيه كالصدقة، أما من أهدى شيء منها أو تصدق به عليه فله أن يتصرف فيه بما يشاء لأنه ملك

حكم الأكل من الأضحية والإطعام والتصدق والادخار:

قال تعالى **فَكُلُّوا مِنْهَا وَأَطْعُمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ**.

وقال رض: «**كُلُّوا وَادْخُرُوا وَتَصْدِقُوا**» [رواہ مسلم] من حديث عائشة رض، وقال أيضاً : «**كُلُّوا وَأَطْعُمُوا وَادْخُرُوا**» [رواہ البخاري]

من حديث سلمة بن الأكوع . والإطعام يشمل الصدقة على الفقراء والهداية للأغنياء . وقال أبو برد للنبي صل: «إِنِّي أَعْجَلْتُ نَسِيْكَيْ لِأَطْعَمْ أَهْلِيْ وَجِيرَانِيْ وَأَهْلِ مَحْلِيْ، وَالنَّبِيُّ أَمْرَ فَيْ حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ كُلِّ بَدْنَةِ بِبَضْعَةِ فَجَعَلَتْ فِي قَدْرِ فَطْبَخَتْ فَأَكَلَ مِنْ لَحْمَهَا وَشَرَبَ مَرْقَهَا» [رواہ مسلم] من حديث جابر . فذهب بعض العلماء إلى وجوب الأكل منها ومنع الصدقة بجمعها لظاهر الآية والأحاديث التي تأمر بالأكل منها، والأمر يدل على الوجوب . ووردت آثار عن السلف كلها تدل على حرمةهم على الأكل منها والإطعام، عن ابن عمر وابن عباس وابن مسعود والشافعي وأحمد ولا يوجد في النصوص مقدار ما يوكل ويتصدق به ويطعم .

فائدة: لا يعطى الجازر أجرته من الأضحية لأن ذلك معاوضة وهي في معنى البيع وقد ورد عن علي رض قال: «أَمْرَنِي رَسُولُ اللَّهِ أَنَّ أَقُومَ عَلَى بُدْنِهِ وَأَنْ أَتَصْدِقَ بِلَحْمِهَا وَجَلُودِهَا وَأَجْلِتِهَا وَأَنْ لَا يُعْطَى الْجَازِرُ مِنْهَا قال : نحن نعطيه من عندهنا» [رواية لا يعطى في جزاتها شيئاً] [متفق عليه خ ١٦٣٧ م / ١٣١٧] لكن إن دفع إلى جازرها شيئاً لفقره أو على سبيل الهدية فلا يأس لأنه مستحق للأخذ ويعطيه أجرته كاملة مع الهدية [راجع فتح الباري ٥٥٦/٢]

سؤال مهم : سُئِلَ الشَّيخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالَحِ العَثِيمِيِّ رحمه الله : ما حكم إرسال الأضحى أو الهدي لتذبح في الخارج وما هي المحذورات في ذلك ؟

فأجاب رحمه الله: «**الْأَضْحَى تُضْحَى فِي بَلَادِ الْمُضْحِينَ**، فإن رسول الله لم يُنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ ضَحَى إِلَّا فِي مَحْلِ إِقَامَتِهِ فِي الْمَدِينَةِ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَبَشِّرَهَا بِنَفْسِهِ إِنَّمَا لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ أَنْ يَوْكِلْ مِنْ